درر وبزازية وجعل الزيلعي رواية وجوبها في ماله رواية شاذة قلت وظاهر ما في المجتبى عن خواهر زاده من ان تناصرهم قد انعدم وبيت المال قد انهدم يرجح وجوبها في ماله فيودي في كل سنة ثلاث دراهم او اربعة كما نقلته في المجتبى عن الناطفي قال وهو حسن لا بد من حفظه واثره المهمة فليحفظ فقد وقع في كثير من المواضع انها في ثلاث سنين فافهم وهذا اذا كان القاتل مسلما فلو ذميا ففي مالهم اجماعا بزازية ومن له وارث مصروف مطلقا ولو بعيدا او محرما وبالعكس لا يعقله بيت المال وهو الصحيح كما بسطته في الحامدية والعاقلة للعمد وبه جزم في الدرر قال المصنف لعدم تناصرهم وقيل لهم حوا قال لانهم يتناصرون كالاساكفة والصيادين والسراجين فاهل محلة القاتل وصنفته عاقلته وذلك قابلة العلم قلت وبه افتى الحلواني وغيره فافهم اذ في المجتبى والحاصل ان التناصر اصل في هذا الباب وفسر التناصر انه اذا اضر به امر قاسوه في كفايته وتمامه فيه وفي تنوير البصائر يرفق بها للحافظة والحقان التناصر فيهم باخذ وفهم عاقلته الى اخره فليحفظ وافرده الفقيه ابو الليث جزء سبع شيخنا الحانوتي ان التناصر منتف الان لغلبة الحسد والبغضاء التي كل واحد الكره لصاحبه فتنبه ووصيته لا قبيلته

ثلثي ولا

ولا تناصر في الدية في ماله او بيت المال انتهى

كتاب الوصايا

هي الوصية والايصاء يقال اوصى اليفلان اي جعله وصيا والاسم منه الوصاية وسيجيء في باب مستقل واوصى لفلان بعين ماله بطريق الوصية فحينئذ هي تمليك مضاف الى ما بعد الموت عينا كان او دينا بطريق التبرع ليخرج نحو الاقرار بالدين فانه نافذ من كل المال كما سيجيء ولا ينافيه وجوبها حقيقة تعالى فتامله وهي عند ما في المجتبى اربعة اقسام واجبة كالزكاة والكفارات وقدية الصيام والصلاة التي فرط فيها ومباحة لغني ومكروهة للفقير ولا فاسخة ولا يجب للوالدين والاقربين لان اية البقرة منسوخة بآية المناسبها ما هو سبب الشرحات وشرايطها كون الموصي له مالكا فلم تجز لميت وبجنون ومكاتبا الا اذا ضاق وعتقه كما سيجيء وكون الموصى به قابلا للتمليك تحقيقا او تقديرا ليشمل الحمل الموصى له فافهم فان به يسقط ابراد الشرنبلالي وكونه غير وارث وقت الموت ولا قاتل وهل يشترط كونه معلوما قلت نعم كما ذكره ابن سلطان وغيره في الباب الاتي وكون الموصى به قابلا للتمليك بعد موت الموصي بعقد من العقود مالا او انتفاعا وحدوث المحال او معدوما واذ يكون بقدر الثلث وركنها قوله اوصيت لفلان بكذا

قلت ع

لا اعلم ع

وعدم استغراقه بالدين للمنع عن الوصية كما سيجيء ص ع

لي

٢ والحاصل ع

ع اذا حزبه